اللجنة أقرت 10 اقتراحات برغبة وأحالتها للحكومة

«المالية»: التقاعد «اختياري» للمرأة عند سن 45 والرجل في «الخمسين»

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالإجماع على اقتراح بقانون لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية لخفض سن تقاعد المرأة الكويتية إلى ٤٥ عاما وخفض سنوات الخدمة الفعلية الى 20 عاما.

كما وافقت على اقتراح بقانون لخفض سن تقاعد الرجل الى 50 عاما وخفض سنوات الخدمة الفعلية الى 25 عاما.

وقال عضو اللجنة صالح عاشور في تصريح بمجلس الأمة إن هذا الأمر اختياري وليس اجباريا وأن اللجنة سترفع تقريرها الى المجلس لإقرار القانون، لافتا إلى وجود تحفظ من (التأمينات الاجتماعية) للإبقاء على الوضع الحالي.

وأشار الى ان اللجنة بينت أن الاقتراح قدم لعدم التزام الحكومة بالقانون من خلال الإحالة إلى التقاعد الإجباري لمن خدم 30 عاما من دون رغبته، وأحقيتهم في الاستمرار إلى سن الـ 65 عاما. وبين ان اللجنة راجعت 10 اقتراحات برغبة مقدمة من عدد من النواب ووافقت عليها جميعا واحالتها الى الحكومة، كما راجعت اللجنة جدول اعمالها.

اجتماع اللجنة المالية

واشار الى ان اللجنة ستدعو ممثلي التأمينات الاجتماعية لحضور اجتماعها الاسبوع المقبل للنظر في اقتراح بقانون لمساواة العسكريين البدون الذين شاركوا في حرب التحرير مع نظرائهم المشاركين في حربي 1967 و1973 في المعاشات والمكافآت التقاعدية.

وأوضح ان اللجنة ستبحث في اجتماعها الأسبوع المقبل ايضا اقتراحا بقانون لمنح العسكريين الأفراد وضباط الصف الكويتيين معاشات استثنائية ومكافآت تقاعد أسوة بالمكافآت والمعاشات التي تمتع بها الضباط في قانون إحالتهم إلى التقاعد.

طالب رئيس الوزراء بالتدخل لحسم الأمر

الكندري يرفض توجه العزب نحو نسف عمل هيئة مكافحة الفساد

انتقد نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. فالح العزب على خلفية اساءته المستمرة لهيئة مكافحة الفساد ورئيس مجلس الأمناء واعضاء مجلس الادارة وتهديده لهم بالإقالة إذا لم يستقيلوا بإرادتهم فضلا عن اساءته لقانون الهيئة.

وقال الكندري في تصريح صحافي ان ما يقوم به الوزير العزب يعتبر تدخلا صارخا في عمل الهيئة التي طالما حلم بها وتمناها الكويتيون بهدف الحد من الفساد الحاصل في اروقة الدولة، مؤكدا ان تدخل العزب بهذه الصورة غير صحيح وغير سليم.

وطالب الكندري الوزير بكف يده عن هيئة مكافحة الفساد، مضيفا انه إذا كان القانون قد اجاز للوزير الاشراف على هذا المرفق فليس معنى ذلك ان يسيء الى مجلس ادارة الهيئة الذي يضم نخبة من المستشارين الذين يشار إليهم بالبنان.

واوضح الكندري ان هيئة الفساد من المؤسسات العالمية التي تدل على تطور الكويت في مكافحة الفساد ويأتي مرسوم إنشائها بعد توقيع الكويت على اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة من الامم المتحدة مستنكرا قيام الوزير بمحاربة الهيئة ومن يعمل بها بطريقة غير قانونية.

■ ما يقوم به الوزير يعتبر تدخلاً صارخاً في عمل الهيئة التي طالما حلم بها وتمناها الكويتيون

عيسى الكندري

ولفت الى انه في حال تمت الاستجابة للوزير سيجعل الكويت في آخر ركب العالم فيما يتعلق في مدركات ومؤشرات الفساد، معتبرا ان عمل الوزير ضد هيئة الفساد يحمل تناقضا كبيرا ففي الوقت الذي ينتقد فيه عمل الهيئة وقانونها ويضع مجلس ادارتها بين مطرقة الاستقالة وسندان الإقالة يقوم بتقديم ذمته المالية لهذه الهيئة.

وطالب الكندري العزب بان يتسع صدره لوجهات النظر التي تخالفه وتدعم عمل الهيئة والتي اطلقها رجال ساسة عبر وسائل الاعلام المختلفة لهم خبرتهم وآرائهم عندما اكدوا عدم احقية الوزير التدخل في عمل الهيئة وان لا سلطة له عليهم مطالبا العزب ان يكون ديمقراطيا ويقبل الرأي والرأي الآخر والا ينتقص من عمل غيره ووجهات نظرهم.

■ أطالب وزير العدل ان يكون ديمقراطياً ويقبل الرأي والرأي الآخر وألا ينتقص من عمل غيره

وأشار إلى ان وجود الاختلاف او الخلاف بين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء في الهيئة لا يعني سوء هذا المرفق او عدم صلاحيته او الانتقاص من أهميته، فالخلافات تحدث في كل جهات الدولة وحتى في مجلس الامة.

ولفت الى انه كان يستوجب على الوزير ان يبادر بحل هذه الخلافات من خلال الاجتماع مع مجلس الادارة على طاولة الحوار لرأب الصدع الحاصل لا ان يهددهم بالاستقالة او الإقالة منوها الى ان العزب لا يعي انعكاسات هذا التصرف على موقع الكويت في مؤشر الشفافية العالمي.

وطالب الكندري رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك بالتدخل لمعالجة ما يحدث في الهيئة على يد الوزير العزب ودعمها من اجل مواصلة مسيرتها في مكافحة الفساد والعمل على مطالبة وزير العدل بالكف عن التدخل في عمل وسياسة الهيئة ذلك المرفق الحيوي الذي يدل على انتقال الكويت الى مرحلة متقدمة في مكافحة الفساد.

ورفض الكندري توجه العزب لنسف عمل الهيئة وجهود مجلس ادارتها الذين حملوا على عاتقهم مكافحة الفساد وهدفوا الى رفع سجل الكويت عالميا على صعيد مؤشر مدركات الفساد والشفافية.

وحذر الكندري في ختام تصريحه من ان اي تعديل لقانون الهيئة يجب ان يكون عن طريق بوابة مجلس الامة وهو ومن يقرر ذلك لا عن طريق فكر الوزير العزب الذي كان من المفترض ان يكون داعما رئيسا لهذه المؤسسة الفتية لكنه مع الاسف ذهب للتشكيك في عملها ومجلس ادارتها.

للمشاركة في أعمال المؤتمر الـ 24 للاتحاد البرلماني العربي

الغانم يترأس وفد الشعبة البرلمانية إلى الرباط

الغانم أثناء مغادرته للبلاد

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ووفد الشعبة البرلمانية المرافق إلى العاصمة المغربية الرباط للمشاركة في أعمال المؤتمر الـ24 للإتحاد البرلماني العربي الذي سيعقد في الفترة من 19 الى 21 مارس الجاري.

وكان في وداع الغانم والوفد المرافق على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري وسفير المغرب لدى الكويت جعفر علج حكيم والامين العام المساعد لقطاع الجلسات عيسى اللوغاني.

وسيشارك الغانم في الاجتماع التشاوري للرؤساء الذي يعقد في وقت لاحق اليوم كما سيلقي كلمة الوفد الكويتي امام المؤتمر غدا.

ومن المقرر أن يتوجه الغانم والوفد البرلماني المرافق يوم الثلاثاء المقبل إلى مملكة السويد في زيارة رسمية تستمر يومين تلبية لدعوة من رئيس مجلس النواب السويدي اوربان الين يلتقي خلالها كبار المسؤولين السويديين وعلى رأسهم ملك مملكة السويد كارل جوستاف السادس عشر.

ويضم الوفد البرلماني إلى جانب الغانم كلا من النواب وكيل الشعبة البرلمانية راكان النصف وأمين سر الشعبة د.عودة الرويعي وأمين الصندوق د.وليد الطبطبائي وعضوي اللجنة التنفيذية للشعبة عمر الطبطبائي ويوسف الفضالة بالإضافة إلى النواب صفاء الهاشم والحميدي السبيعي وعلي الدقباسي.

ويرافق الوفد امين عام مجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة عبدالحكيم السيتي والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت.

وفد الشعبة البرلمانية

تدرس أثر الطعن في دستورية الهيئة

«التشريعية» تطلب من الجهات المعنية إبداء رأيها في تعديلات «مكافحة الفساد»

جانب من الاجتماع

الوزير العزب خلال حضوره الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية امس مقترحات تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومقترحات بقانون في شان تعارض المصالح والشفافية والإفصاح، وأجلت النظر في طلبات رفع الحصانة إلى الاجتماع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة ستكثف اجتماعاتها خلال الفترة المقبلة لإنجاز هذه الاقتراحات واليوم "امس" بدأنا استماع وجهات نظر رئيس هيئة مكافحة الفساد ووزير العدل في التعديلات المقدمة على قانون الهيئة.

وأشار إلى أن وزير العدل أوضح أن تبعية الهيئة ليست للنيابة وإنما فقط الهيئة تحيل البلاغات للنيابة، وأن اللجنة طلبت من كل الجهات تقديم مذكرات مكتوبة بآرائهم.

ولفت الدلال إلى ان اللجنة بصدد دراسة أثر الطعن المقدم أمام المحكمة الدستورية بشان الهيئة، آملا الانتهاء من الموضوع خلال الفترة المحددة من المجلس في 7 أبريل.

وأكد الدلال حرص اللجنة على تحري آراء مؤسسات المجتمع المدني في التعديلات المقدمة على قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد

أحالت على «التشريعية» تعديلات المحكمة الكلية للاختصاص ومقترحات في شأن التجنيس

«الداخلية والدفاع» توافق على اقتراح بعودة 156 مدعياً عاماً إلى وظائفهم

لجنة الداخلية والدفاع

أوصت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع خلال اجتماعها اليوم بإحالة مقترحات في شان التجنيس والمحكمة الكلية إلى اللجنة التشريعية، وأرجأت البت في اقتراحات تعديل قانون الانتخاب إلى اجتماع مقبل، وأقرت عددا من الاقتراحات برغبة.

وأوضح رئيس اللجنة عسكر العنزي في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة اقرت 40 اقتراحا برغبة من أبرزها سحب القرارات الصادرة بإحالة 156 مدعيا عاما في الادارة العامة للتحقيقات إلى التقاعد.

وأكد أن قرار لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يقضي بإعادتهم إلى العمل بوظائفهم نفسها، على أن يشمل ذلك من صدر بحقهم قرارات جماعية أو فردية خلال العام 2016.

وذكر أن اللجنة ناقشت مقترحات تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 والمرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

وأوضح أن اللجنة قررت رفع طلب إلى المجلس بإحالتها إلى اللجنة التشريعية لاختصاصها بالمحكمة الكلية والمحكمة الإدارية، كما أجلت إلى اجتماع مقبل مقترحات تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان الانتخاب.